

الرصد الاستراتيجي

كانون الأول 2016



المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
The Consultative Center for Studies and Documentation

مؤسسة علمية متخصصة تُعنى بحقلي الأبحاث والمعلومات

الرصد الاستراتيجي، تقرير دوري يرصد ويلخص ويترجم أهم الأبحاث والدراسات الاستراتيجية الصادرة عن مراكز الأبحاث الدولية.

إعداد: مديرية الدراسات الاستراتيجية - ملف البحث الراجع

صادر عن: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق.

تاريخ النشر: كانون الأول ٢٠١٦ الموافق ربيع الأول ١٤٣٨ هجري

العدد: السادس

الطبعة: الأولى.

حقوق الطبع محفوظة للمركز

العنوان: بئر حسن - جادة الأسد - خلف الفانترزي وورلد -
بناية الإنماء غروب - الطابق الأول.

هاتف: ٠١/٨٣٦٦١٠

فاكس: ٠١/٨٣٦٦١١

خليوي: ٠٣/٨٣٣٤٣٨

Baabda 10172010

Beirut-Lebanon

P. o. Box: 24 / 47

e. mail: dirasat@dirasat.net

http: www. dirasat. net

فهرس المحتويات

- 5 ثقافة الفكر الاستراتيجي وراء الاتجاهات الحديثة لروسيا في الحرب
- 21 تدهور الديمقراطية: كيف تستطيع واشنطن أن تغير الموجة؟
- 29 ماذا حدث للديمقراطية؟
- 14 الدور العالمي الجديد لألمانيا: برلين تتقدم
- 49 الانتخابات الأميركية ٢٠١٦ - القضايا الدولية
- 53 العالم ما قبل الحرب العالمية الثانية يعاود الظهور

ماذا حدث للديمقراطية؟⁽¹⁾

ماذا حدث للديمقراطية، مجلة الايكونومست، آذار ٢٠١٤ - ص: ٤٣-٤٨

المتظاهرون الذين قلبوا السياسة في أوكرانيا لديهم الكثير من الطموحات لبلدهم. فقد دعت شعاراتهم إلى علاقات وثيقة مع الاتحاد الأوروبي وإلى إنهاء التدخل الروسي في الاتحاد الأوروبي. كما دعوا إلى تشكيل حكومة نظيفة لاستبدال حكم الرئيس فيكتور يانوكوفيتش الفاسد. ولكن مطلبهم الأساسي على مدى عقود عديدة هو حث الناس لاتخاذ موقف ضد الحكومات الفاسدة والتعسفية والاستبدادية. إنهم يريدون الديمقراطية القائمة على القواعد.

من السهل أن نفهم لماذا. ذلك أن الأنظمة الديمقراطية على الأغلب أكثر ثراء من الأنظمة غير ديمقراطية، وهي أقل عرضة للذهاب إلى الحرب ولها سجل جيد في محاربة الفساد، والأهم من ذلك أن الديمقراطية تسمح للناس بالتعبير عن آرائهم كما تتيح لهم تحديد مستقبلهم ومستقبل أولادهم. وقد تم إعداد كثير من الأشخاص في أنحاء مختلفة من العالم للتعيش مع هذه الفكرة التي هي بمثابة شهادة لدعوتها الدائمة.

يشيد العالم اليوم بانهيار الأنظمة كما أنه يقدم المساعدة لبناء الديمقراطية، ولكن طرد وتغيير نظام استبدادي أسهل بكثير من تشكيل حكومة ديمقراطية قابلة للحياة. يتعثر النظام الجديد ويتخبط الاقتصاد وتجذب البلاد نفسها في وضع أسوأ مما كانت عليه من قبل. وهذا ما حدث مع كثير من الدول في بداية الربيع العربي، وحدث أيضاً مع الثورة البرتغالية في أوكرانيا قبل عقد من الزمن. ففي العام ٢٠٠٤ تمت إقالة يانوكوفيتش من منصبه عبر احتجاجات واسعة في الشوارع، ثم أعيد انتخابه للرئاسة (بدعم روسي عبر ضخ كميات ضخمة من الأموال).

١ - ترجمة أمّنة رزق - ملف البحث الراجع

-What's wrong with Democracy -Economist - March 2014-pp-43-48

<http://www.economist.com/news/essays/21596796-democracy-was-most-successful-political-idea-20th-century-why-has-it-run-trouble-and-what-can-be-do>

تمر الديمقراطية بوقت عصيب جدا، فعندما خرج الأوتوقراطيون من مكاتبهم فشل معارضوهم في خلق أنظمة ديمقراطية قابلة للحياة. وحتى في الديمقراطيات الحديثة أصبحت عيوب الأنظمة واضحة جدا بشكل مثير للقلق مع خيبة الأمل من السياسة السائدة. وخلال سنوات قليلة بدت الديمقراطية كما لو أنها ستهيمن على العالم.

امتدت جذور الديمقراطية في الدول التي تعاني ظروفًا صعبة جدا مثل ألمانيا التي كانت تحكمها النازية أو الهند التي يوجد فيها عدد كبير من الفقراء وكذلك في جنوب أفريقيا التي تشوّهت بالتمييز العنصري. وساهم إنهاء الاستعمار في خلق مجموعة جديدة من الديمقراطيات في أفريقيا وآسيا. كما مهدت الأنظمة الاستبدادية الطريق للديمقراطية في اليونان (١٩٧٤) وإسبانيا (١٩٧٥) والأرجنتين (١٩٨٣) والبرازيل (١٩٨٥) وتشيلي (١٩٨٩). وأدى انهيار الاتحاد السوفياتي إلى إنشاء العديد من الديمقراطيات الناشئة في أوروبا الوسطى. في العام ٢٠٠٠ صنفت منظمة فريدوم هاوس الأميركية ١٢٠ دولة كدول ديمقراطية بمعدل ٦٣٪ من الدول الديمقراطية في العالم. وفي العام نفسه اجتمع ممثلو أكثر من ١٠٠ دولة في المنتدى العالمي للديمقراطية في وارسو ليعلنوا أن "إرادة الشعب هي أساس سلطة الحكومة". كما أعلن تقرير صادر عن وزارة الخارجية الأميركية أن "فشل التجارب مع الأشكال السلطوية والاستبدادية للحكومة، تبدو الآن وبعد طول انتظار، أن الديمقراطية هي المنتصرة".

كانت هذه الغطرسة مفهومة بعد كم هائل من النجاحات. بعد سقوط أثينا، ومع بداية تأسيسها قبل أكثر من ٢٠٠٠ سنة بقي النموذج السياسي في حالة ركود حتى عصر التنوير. في القرن الثامن عشر أنتجت الثورة الأميركية فقط ديمقراطية مستدامة. وخلال القرن التاسع عشر حارب الملكيون القوى الديمقراطية لفترات طويلة. في النصف الأول من القرن العشرين انهارت الديمقراطيات الناشئة في ألمانيا وإسبانيا وإيطاليا. وبحلول العام ١٩٤١ لم يتبق سوى ١١ دولة ديمقراطية، وقد شعر فرانكلين روزفلت بالقلق "لأنه من غير الممكن حماية هذه الشعلة الكبيرة من الديمقراطية من تعميم الهمجية".

هذا التقدم في الديمقراطية الذي بدأ في القرن العشرين توقف في القرن الواحد والعشرين. على الرغم من أن حوالي ٤٠٪ من سكان العالم يعيشون أكثر من أي وقت مضى، في البلدان التي ستجري فيها انتخابات حرة ونزيهة هذا العام. يوشك التقدم العالمي للديمقراطية على التوقف وحتى أنه قد يسير في الاتجاه المعاكس.

في هذا المجال تعتقد منظمة فريدوم هاوس أن العام ٢٠١٣ هو العام الثامن الذي تراجعت فيه الحرية في العالم، وقد بلغ هذا التراجع إلى أعلى ذروته مع بداية القرن الحالي.

مرت الديمقراطية ببعض الانتكاسات ما بين الأعوام ١٩٨٠ - ٢٠٠٠. ومع بداية العام ٢٠٠٠ توالى المشاكل معها. وانزلق كثير من الديمقراطيات الاسمية إلى الاستبدادية مع المحافظة على المظهر الخارجي للديمقراطية من خلال الانتخابات، ولكن من دون إعطاء المؤسسات الحقوق التي تهتم بوجود نظام ديمقراطي فعال.

انفجر الإيمان بالديمقراطية حتى في لحظات الانتصار، على سبيل المثال عند الإطاحة بالأنظمة التي لا تحظى بشعبية في القاهرة أو كييف، إلا أن هذا الإيمان عاد ليخمد مرة أخرى. وتتقدم الديمقراطية خارج العالم الغربي من أجل انهيار أنظمة هذه الدول، أما في الغرب فترتبط بالديون والعجز داخل البلاد وخارجها.

كان للديمقراطية منتقدوها على الدوام، أما اليوم فيتم التعامل مع هذه الشكوك القديمة وكأنها تقدير متجدد لضعف الديمقراطية في مقلها الغربي، إضافة إلى هشاشة نفوذها في أماكن أخرى، وهنا أصبح واضحاً وبشكل متزايد لماذا فقدت الديمقراطية زخمها وذروتها؟

من الأسباب الرئيسة لضعف الديمقراطية الأزمة المالية ٢٠٠٧-٢٠٠٨ وصعود الصين. وقد أحدثت هذه الأزمة مشاكل نفسية أكثر منها اقتصادية. كما كشفت الأزمة المالية نقاط الضعف الأساسية في النظم السياسية في الغرب، مع تفويض الثقة بالنفس التي كانت تعتبر من الركائز المهمة في المجتمعات الغربية. وتقوم الحكومات بتمديد الاستحقاقات باطراد على مدى عقود مما يتيح تطوير الديون بمستويات خطيرة، وهنا يعتقد السياسيون بأنهم ألغوا دورات الكساد والازدهار وخففوا من مخاطرها.

أصيب كثير من الناس بخيبة أمل من طريقة عمل أنظمتهم السياسية، خاصة عندما أنقذت الحكومات البنوك عن طريق أموال دافعي الضرائب ثم وقفت فيما بعد عاجزة عندما واصل الممولون دفع مكافآت ضخمة لأنفسهم. واجتاحت واشنطن بسبب هذه الأزمة موجة من الإدانة، من جميع أنحاء العالم الناشئ.

في الوقت نفسه، كسر الحزب الشيوعي الصيني الاحتكار الديمقراطي العالمي للتقدم الاقتصادي. فقد لاحظ لاري سامرز، من جامعة هارفارد، أنه عندما كانت أميركا أسرع نمواً تضاعفت مستويات المعيشة لديها تقريبا كل ٣٠ عاما. وفي المقابل ضاعفت الصين مستوى المعيشة تقريبا كل عقد خلال الأعوام الثلاثين الماضية.

وجادلت النخبة الصينية بأن ضبط نموذجها الصارم من قبل الحزب الشيوعي، إلى جانب بذل جهد غير مسبوق لتوظيف الموهوبين في الصفوف القيادية، هو أكثر كفاءة من الديمقراطية وأقل عرضة للجمود.

ويتغير القادة السياسيون كل عشر سنوات أو نحو ذلك، وهناك إمدادات ثابتة للمواهب الجديدة، كما يتم الترويج لكوادر الحزب على أساس قدرتها على تحقيق الأهداف.

ويدين النقاد الصينيون بشدة سيطرة الحكومة على الرأي العام بكافة الوسائل والطرق، من اعتقال المعارضين إلى فرض الرقابة على المحادثات على شبكة الانترنت. ومن المفارقة أن يعني هاجس سيطرة النظام على الرقابة في الصين أن الحكومة تولي اهتماما وثيقا للرأي العام.

في الوقت نفسه تمكن القادة الصينيون من معالجة بعض المشاكل الكبيرة المتعلقة ببناء الدولة التي كان من الممكن أن يستغرق التعامل معها في ظل نظام ديمقراطي عقودا طويلة. واستطاعت الصين وخلال عامين فقط تمديد تغطية المعاشات التقاعدية لـ ٢٤٠ مليون شخص من سكان الريف، وهذا الرقم هو على سبيل المثال أكبر بكثير من العدد الإجمالي للأشخاص الذين يشملهم نظام التقاعد في أميركا.

ييدي العديد من الصينيين استعدادهم للتكيف مع نظامهم إذا ما تحقق النمو في بلدهم. وقد أظهر استطلاع للرأي أجراه معهد «بيو» للمواقف العالمية عام ٢٠١٣ أن ٨٥٪ من الصينيين كانوا «راضين جدا» عن توجه بلادهم، مقارنة بحوالي ٣١٪ من الأميركيين. في هذا المجال يجادل «تشانغ يوي» من جامعة فودان بأن الديمقراطية تدمر الغرب، وخاصة الولايات المتحدة، لأنها تضيي الجمود على الطابع المؤسسي، وتهين عملية صنع القرار وتخرج الرؤساء من الدرجة الثانية مثل جورج بوش الابن.

يقول الباحث يو كينغ من جامعة بكين «إن الديمقراطية تجعل الأمور البسيطة بالغة التعقيد وتافهة وتسمح لبعض المتملقين السياسيين بالتحدث بشكل جميل لتضليل الشعب». كما لاحظ «وانغ جي سي» وهو أيضا من جامعة بكين أن «العديد من البلدان النامية التي أدخلت القيم الغربية والنظم السياسية تعاني من اضطراب وفوضى»، في حين توفر الصين نموذجا بديلا. وتأخذ البلدان من أفريقيا (رواندا) إلى الشرق الأوسط (دبي) إلى جنوب شرق آسيا (فيتنام) هذه النصيحة على محمل الجد.

خلال التسعينيات من القرن الماضي، اتخذت روسيا بضع خطوات «مسكرة» في هذا الاتجاه تحت حكم بوريس يلتسين. ولكن في نهاية عام 1999 استقال يلتسين وسلم السلطة لفلاديمير بوتين، العميل السابق في الاستخبارات الروسية والذي تولى منصب رئيس الوزراء وكان رئيسا لروسيا مرتين، وقد دمر «قيصر» ما بعد الحداثة جوهر الديمقراطية في روسيا، حيث كمّم أفواه الصحفيين وسجن معارضيه، مع الحفاظ على المشهد أنه يمكن للجميع التصويت، ما دام بوتين هو الفائز في النهاية.

وتبع القادة المستبدون في فنزويلا وأوكرانيا والأرجنتين وغيرها - بوتين بانتهاج ديمقراطية زائفة منحرفة بدلا من التخلص منها تماما، وبالتالي تشويه سمعتها أكثر من ذلك.

وكانت النكسة الكبرى بعد ذلك حرب العراق، عندما لم يظهر أي أثر لأسلحة الدمار الشامل المزعومة لصدام حسين بعد الغزو الذي قادته الولايات المتحدة ضد العراق في عام ٢٠٠٣. وقد حول بوش أهداف الغزو

لتبرير الحرب على أنها معركة من أجل الحرية والديمقراطية. وقال في خطاب تنصيبه رئيسا للمرة الثانية ”إن تضافر جهود الدول الحرة لتعزيز الديمقراطية هو مقدمة لهزيمة أعدائنا“، وكان هذا أكثر من مجرد انتهازية.

كذلك يعتبر اليساريون أن هذا دليل على أن الديمقراطية كانت مجرد ”ورقة توت“ بالنسبة للإمبريالية الأميركية. في حين اعتبر الواقعيون في السياسة الخارجية أن الفوضى المتزايدة في العراق دليل على أن عملية الترويج لتعزيز الديمقراطية التي كانت تقودها الولايات المتحدة كانت وصفة لعدم الاستقرار. بينما رأى المحافظون الجدد الذين أصيبوا بخيبة أمل، مثل فرانسيس فوكوياما، وهو عالم سياسي أميركي، أن الديمقراطية لا يمكن أن تضرب بجذورها في الأرض الصخرية .

النكسة الثالثة والخطيرة كانت في مصر عندما انهار نظام حسني مبارك عام ٢٠١١ وسط احتجاجات ضخمة، مما جدد الآمال بأن الديمقراطية ستنتشر في منطقة الشرق الأوسط. ولكن النشوة سرعان ما تحولت إلى يأس. فقد فاز في الانتخابات التي تلت ذلك في مصر مرشح جماعة الإخوان د. محمد مرسي أمام الليبراليين الناشطين. وقد تعامل مرسي مع الديمقراطية باعتباره ربح كل شيء في النظام، فعين أنصاره من جماعة الإخوان في جميع مرافق الدولة، ومنح نفسه سلطات مطلقة كما شكّل مجلس شيوخ جميع أعضائه من الإخوان المسلمين.

في تموز من العام ٢٠١٣ تدخل الجيش المصري وألقى القبض على أول رئيس منتخب ديمقراطيا في مصر، كما اعتقل قياديين في جماعة الإخوان وقتل مئات المتظاهرين. ومع بداية الحرب في سوريا والفوضى في ليبيا والانقلاب العسكري في مصر تبدد الأمل في أن يفرض الربيع العربي إلى ازدهار الديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط .

أثناء ذلك فقد بعض المنضوين الجدد إلى معسكر الديمقراطية بريقهم . ومنذ دخول الديمقراطية إلى جنوب أفريقيا عام ١٩٩٤ يحكم هذا البلد حزب واحد فقط هو حزب المؤتمر الوطني الإفريقي والذي أصبح يسير تدريجيا وفقا لمصالحه الذاتية. أما تركيا التي كانت تجمع ذات يوم الإسلام المعتدل مع الازدهار والديمقراطية فقد انحدرت إلى الفساد والاستبداد، وكذلك الأمر في بنغلادش وتايلاند وكمبوديا حيث قاطعت أحزاب المعارضة الانتخابات الأخيرة ورفضت قبول نتائجها.

كل هذه الأمور تثبت أن بناء المؤسسات اللازمة للحفاظ على الديمقراطية هو في الواقع عمل بطيء جدا، وقد بددت المقولة الشعبية المعروفة أن الديمقراطية سوف تزدهر بسرعة وبشكل تلقائي بمجرد زرع البذور..

تعطي الدول الغربية حقوقا واسعة للتصويت بعد فترة طويلة من تأسيس أنظمة سياسية متطورة، إضافة إلى تقديم خدمات مدنية قوية وحقوق دستورية راسخة في المجتمعات التي تعزز بمفاهيم حقوق الأفراد والهيئات القضائية المستقلة.

وفي السنوات الأخيرة تبدو المؤسسات التي تهدف إلى تقديم نماذج للديمقراطيات الجديدة قديمة وغير فعالة في تلك المؤسسات الثابتة. كما أصبحت الولايات المتحدة نموذجا لطريق مسدود يغلب عليه هاجس الحزبية حتى أنها أخفقت في تسديد ديونها مرتين في العامين الماضيين. ويغلب أيضا على الديمقراطية الأمريكية طابع الغش، وممارسة رسم حدود الدوائر الانتخابية لترسيخ قوة شاغليها، وهذا الأمر يشجع على التطرف لأنه يجري حرمان عدد كبير من الناخبين من حقهم في التصويت. وهنا يظهر دور المال في السياسة الأمريكية.

يضيف الآلاف من جماعات الضغط (أكثر من 20 لكل عضو في الكونغرس) المزيد لتعقيد الديمقراطية، وهي الطريقة الفضلى لتهرب الامتيازات. كل هذا يخلق الانطباع بأن الديمقراطية الأمريكية هي للبيع وأن الأغنياء لديهم قوة أكثر من الفقراء، وحتى أن جماعات الضغط والجهات المانحة تصر على أن الإنفاق السياسي هو تمرين في حرية التعبير. والنتيجة هنا أن صورة الولايات المتحدة - ومن خلال توسعها في الديمقراطية - قد تلقت ضربة قاضية.

لا يمثل الاتحاد الأوروبي نموذجا جيدا للديمقراطية. فقرار اعتماد اليورو اتخذ في العام 1999 من قبل التكنوقراط، وقامت دولتان فقط هما السويد والدنمرك بإجراء استفتاء حول هذه المسألة (كلاهما قالت لا).

تم التنازل عن الجهود المبذولة للحصول على موافقة شعبية لمعاهدة لشبونة التي تعززت بقوة في بروكسل، وفي الأيام العصيبة من أزمة اليورو أجبرت النخبة الأوروبية إيطاليا واليونان على تعيين قادة ديمقراطيين منتخبين مع قادة تكنوقراط. وقد تم تجاهل واحتقار البرلمان الأوروبي الذي يعتبر محاولة فاشلة لإصلاح العجز الديمقراطي في أوروبا. أصبح الاتحاد الأوروبي أرضا خصبة للأحزاب الشعبوية مثل حزب من اجل الحرية في هولندا الذي يرأسه غريت فيلدرز وحزب الجبهة الوطنية التابع لمارين لوبان في فرنسا التي تدعي الدفاع عن الناس العاديين ضد النخبة غير الكفوءة والمتغترسة.

- الاضطراب الديمقراطي

تعاني الديمقراطية بشكل واضح من مشاكل هيكلية خطيرة حتى في عقر دارها. ومنذ بزوغ فجر العهد الديمقراطي أواخر القرن التاسع عشر عبّرت الديمقراطية عن نفسها من خلال الدول القومية والبرلمانات الوطنية، حيث ينتخب الشعب ممثلين يتسلمون مقاليد السلطة الوطنية لفترة محددة. لكن هذا الترتيب يتعرض اليوم للهجوم من كافة الجهات.

من الجهة العليا، غيرت العولمة السياسة الوطنية بشكل كبير، فقد انغمس الوطنيون في السلطة أكثر من أي وقت مضى، خاصة للتجارة والتدفقات المالية والأسواق العالمية والهيئات المتخطية للحدود. وبالتالي وجدت هذه الهيئات نفسها غير قادرة على الوفاء بالوعود التي قطعها للناخبين. في هذا المجال وسّعت المنظمات

الدولية مثل صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية والاتحاد الأوروبي نفوذها. كذلك استجاب الساسة الوطنيون أيضا للعملة بتقليص تقديراتهم وتسليم السلطة إلى جماعات تكنوقراطية غير منتخبة في بعض المناطق. وعلى سبيل المثال فقد ارتفع عدد البنوك في الدول التي تملك بنوكا مركزية مستقلة من حوالي ٢٠ بنكا في العام ١٩٨٠ إلى ١٢٠ بنكا حتى يومنا هذا.

من الجهة الأدنى تأتي التحديات بنفس القوة، حيث يمكن أن تكون من دول انفصالية مثل الفريق الكتالوني أو من الاسكتلنديين، أو من الولايات الهندية، وأيضا من محافظي المدن الأميركية. تحاول هذه الجهات استعادة السلطة من الحكومات الوطنية. هناك أيضا مجموعة أطلق عليها مويسيس نعيم، من مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي اسم القوى الصغرى مثل المنظمات غير الحكومية وجماعات الضغط، التي ساهمت في تعطيل الحياة السياسية التقليدية، وجعلت الحياة تبدو أكثر صعوبة بالنسبة للزعماء الديمقراطيين والمستبدين على حد سواء.

ساهم الإنترنت في تنظيم وإثارة الرأي العام في عالم يمكن للشعوب فيه أن تشارك في التصويت كل أسبوع من خلال تلفزيون الواقع، ويمكنهم أيضا دعم أي عريضة بمجرد نقرة على الكمبيوتر. وتبدو الآليات والمؤسسات البرلمانية الديمقراطية التي تحدث من خلالها الانتخابات كل عدة سنوات قديمة نوعا ما.

ومع ذلك فإن التحدي الأكبر للديمقراطية لم يأت من الجهة العليا ولا من الجهة الأدنى، إنما جاء من داخل الناخبين أنفسهم. وقد أثبت قلق أفلاطون الكبير بشأن الديمقراطية أن الشعب سيعيش حياته بوتيرة روتينية وسوف ينشغل عن الديمقراطية بملذاته، وقد أثبت الزمن صحة تنبؤاته.

انشغلت الحكومات الديمقراطية بتقديم الأموال لإرضاء ناخبها لتزداد بذلك ديون الدولة على المدى القصير، بينما أهملوا الاستثمار على المدى الطويل، ولم تعدل إيطاليا وفرنسا ميزانيتها منذ أكثر من ثلاثين عاما. وقد كشفت الأزمة المالية بكل وضوح عدم استدامة هذه الديمقراطية الممولة بالديون.

يجب على السياسيين اليوم مواجهة المقايضات الصعبة التي تجنوها من النمو المطرد والقروض السهلة. لكن إقناع الناخبين بالتكيف مع عصر جديد من التقشف لن يثبت شعبية في صناديق الاقتراع. سوف يستفز النمو البطيء والميزانيات المحكمة الصراع، بينما تتنافس جماعات المصالح على الموارد المحدودة. ولجعل الأمور أكثر تعقيدا، يحدث هذا التنافس في الوقت الذي تشيخ فيه الشعوب الغربية. كما تعاني هذه الدول الديمقراطية من صراع بين الماضي والحاضر، بين الحقوق الموروثة والاستثمارات المستقبلية.

إن التكيف مع هذه الظروف الصعبة سيؤدي إلى مزيد من التشاؤم في ميدان السياسة، فقد انخفضت نسبة المشاركة في الأحزاب في الدول المتقدمة، ففي بريطانيا يشارك ١٪ فقط من السكان في الأحزاب السياسية، بينما كانت هذه النسبة ٢٠٪ عام ١٩٥٠. كما انخفضت نسبة المشاركة في الانتخابات أيضا، وقد أظهرت

دراسة أجريت في ٤٩ دولة ديمقراطية انخفاضا في عدد المشاركين بنسبة ١٠٪ في الفترة من الأعوام ١٩٨٠-١٩٨٤ إلى الأعوام ٢٠٠٧-٢٠١٣.

وفي الوقت نفسه هناك أيضا خلط بين الترفيه والسياسة، ففي عام ٢٠١٠ فاز في ايسلاند، حزب صرح علنا بأنه سيكون حزبا فاسدا، ومع ذلك فقد فاز في الانتخابات لسيطر على مجلس العاصمة ريكيافيك، وكذلك صوت ربع الإيطاليين لحزب أسسه ممثل كوميدي.

كل هذه السخرية الشعبية حول السياسة قد تكون صحية إذا طالب الشعب بأمور معقولة من حكوماته، ولكن هذا الشعب يطلب المزيد دائما. ويمكن أن تكون النتيجة سامة ويمكن أن تؤدي إلى مزيج مستقر بين الاعتماد على الحكومة من جهة وازدراء الحكومة من جهة أخرى، هنا يسير الخلل الديمقراطي جنبا إلى جنب مع النكد الديمقراطي.

تساعد مشاكل الديمقراطية في عصر دارها على فهم النكسات في أماكن أخرى. فقد أدت الديمقراطية دورها في القرن العشرين بشكل جيد إلى حد ما بسبب الهيمنة الأمريكية. وبطبيعة الحال تريد بعض الدول محاكاة القوة الرائدة في العالم. ولكن مع نمو النفوذ الصيني فقدت أميركا وأوروبا جاذبيتهما كقدوة كما خسرت شهيتهما لنشر الديمقراطية. وتبدو الإدارة الأمريكية اليوم مشلولة بسبب الخوف من أن تنتج الديمقراطية أنظمة مارقة أو تؤدي إلى تمكين الجهاديين.

لماذا يجب على الدول المتقدمة أن تعتبر الديمقراطية كشكل مثالي من أشكال الحكومة في الوقت الذي لا تستطيع فيه الحكومة الأمريكية تمرير ميزانية أو خطة للمستقبل؟ لماذا يجب أن يستمع الحكام المستبدون إلى محاضرات عن الديمقراطية من أوروبا، في الوقت الذي ينهب نخبة اليورو والقادة المنتخبين الذي يقفون في طريق العقيدة المالية؟

لقد كشفت الأزمة المالية بكل وضوح عدم استدامة الديمقراطية الممولة الديون، وفي الوقت نفسه، واجهت الديمقراطيات في العالم الناشئ نفس المشاكل التي تعاني منها الدول الغنية. وقد انغمست هي أيضا في الإنفاق القصير الأمد بدلا من الاستثمار الطويل الأجل.

الأمور ليست بهذا السوء هذه الأيام، ولكن الصين تشكل اليوم تهديدا أكثر مصداقية بكثير من الفكرة التي تبنتها الشيوعية أن الديمقراطية بطبيعتها أرفع وسوف تفوز في نهاية المطاف.

يخفي التقدم المذهل للصين مشاكل أعمق في هذا البلد. فقد أصبحت النخبة زمرة لخدمة مصالح ذاتية. ويملك أغنى ٥٠ عضوا في مجلس الشعب الصيني حوالي 94.7 مليار دولار أكثر ب60 مرة من أغنى 50 عضوا

في الكونغرس الأمريكي . وقد انخفض النمو الاقتصادي في الصين من ١٠٪ إلى ٨٪. ومن المتوقع أن يشهد مزيداً من الانخفاض وفي ذلك تحدّ ضخم لنظام تعتمد شرعيته على مدى قدرته على تحقيق نمو ثابت للنمو. في الوقت نفسه، أشار ألكسي دو توكفيل في القرن التاسع عشر إلى أن الديمقراطيات تبدو دائماً أضعف مما عليه حقاً، فهم مشوشون على السطح ولكن لديهم الكثير من نقاط القوة الخفية. لذا فإن تكون قادراً على تثبيت قادة بدلاء قادرين على تقديم سياسات بديلة تجعل الديمقراطيات تبدو أفضل من الأنظمة الاستبدادية في إيجاد حلول خلاقة للمشاكل ورفع التحديات الوجودية، على الرغم من أن ذلك غالباً ما يستغرق بعض الوقت المتعرج للوصول إلى السياسات الصحيحة، لكن حتى تنجح هذه السياسات يجب أن تضمن الديمقراطيات الناشئة والراسخة أنها مبنية على أسس ثابتة.

- الحصول على ديمقراطية صحيحة

الشيء الأكثر لفتاً للانتباه هنا أن مؤسسي الديمقراطية الحديثة مثل جيمس ماديسون وجون ستوارت أصبحوا أكثر تصلباً مما كانوا عليه سابقاً، فهم يعتبرون الديمقراطية آلية قوية ولكنها غير كاملة، وأنها شيء يحتاج إلى أن يصمّم بعناية من أجل تسخير الإبداع البشري ولكن أيضاً من أجل أن يوقف الفساد البشري، ومن ثم يضعه في حالة عمل جيدة تتطور باستمرار وتعديل ثم يعمل بها .

إن الحاجة إلى قوة العزيمة تزداد عند تأسيس ديمقراطية وليدة. وأحد الأسباب التي تجعل الكثير من التجارب الديمقراطية تفشل في الآونة الأخيرة هو أنها وضعت الكثير من التركيز على الانتخابات والقليل جداً على السمات الأساسية للديمقراطية. ثم أن سلطة الدولة تحتاج إلى أن يتم النظر فيها، وعلى سبيل المثال فإن الحرية الفردية مثل حرية التعبير وحرية التنظيم يجب أن تكون مضمونة.

أبليت الديمقراطيات الحديثة بلاء حسناً في جزء كبير منها لأنها تجنبت إغراء الأغلبية - فالأغلبية التي تفوز في الانتخابات يحق لها أن تفعل ما يخلو لها. وقد نجحت الهند كدولة ديمقراطية منذ عام ١٩٤٧ (باستثناء بضع سنوات من حكم الطوارئ) وكذلك الأمر مع البرازيل والسبب نفسه وهو وضع كل القيود المفروضة على سلطة الحكومة وتقديم ضمانات للحقوق الفردية.

لا تعزز الدساتير القوية الاستقرار على المدى الطويل، وذلك يخفض أرجحية انقلاب الأقليات الساخطة على النظام. كما أن هذه الدساتير تدعم النضال ضد الفساد الذي هو لعنة في الدول النامية. على العكس، فإن أول علامة على أن الديمقراطية الوليدة تتجه نحو الصخور غالباً ما تأتي عندما يحاول الحكام المنتخبين تقويض القيود على سلطتهم في كثير من الأحيان باسم حكم الأغلبية. فقد حاول مرسي حشد مجلس الشعب المصري

مع أنصاره من جماعة الإخوان المسلمين. وكذلك حاول يانوكوفيتش تقليل سلطة مجلس النواب الأوكراني. أما بوتين فقد ضرب بعرض الحائط المؤسسات المستقلة في روسيا وذلك باسم الشعب.

يجب على الزعماء الأجانب أن يكونوا أكثر استعدادا للتحدث علنا عندما يشارك الحكام في مثل هذا السلوك غير الليبرالي حتى لو كانت الأغلبية تؤيد ذلك. ولكن الناس الذين هم بحاجة أكثر إلى تعلم هذا الدرس هم مهندسو الديمقراطيات الجديدة.

إن التغييرات الواضحة الأخرى تحسن الأمور. كما يجب إصلاح تمويل الأحزاب، بحيث تصبح أسماء المانحين معروفة لدى الجمهور، مما يقلل من تأثير المصالح الخاصة. وقد يطلب البرلمان الأوروبي من نوابه تقديم إيصالات لنفقاتهم.

ويحتاج الاصطلاحيون إلى أن يكونوا أكثر طموحا. وأفضل طريقة لكبح قوة المصالح الخاصة هي الحد من عدد الأشياء الجيدة التي يمكن للدولة أن تقوم بها. وأفضل طريقة لمعالجة خيبة الأمل الشعبية للسياسيين هي الحد من عدد الوعود التي يمكن أن تقدمها الدولة.

إن مفتاح الديمقراطية الصحية هو باختصار «الدولة المحدودة» وهي فكرة تعود إلى الثورة الأميركية في تأطير الحكومة التي تدار من قبل الرجال على الرجال»، قال ماديسون، «تكمّن الصعوبة الكبيرة في هذا: يجب عليك أولا تمكين الحكومة من السيطرة على المحكوم. وفي المكان التالي حملها على السيطرة على نفسها». كانت فكرة «الحكومة المحدودة» جزءا من عملية استئناف الديمقراطية بعد الحرب العالمية الثانية أيضا. وقام ميثاق الأمم المتحدة (١٩٤٥) والإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨) بتأسيس حقوق ومعايير لا يمكن للبلدان أن تخرقها، حتى لو أرادت الأغلبية القيام بذلك.

تمكنت معظم الديمقراطيات الجديدة الناجحة من تجنب إغراء الأغلبية. وقد تحركت هذه الضوابط والتوازنات بسبب الخوف من الاستبداد، ولكن اليوم، وخاصة في الغرب، من الصعب استكشاف مخاطر الديمقراطية الكبيرة، ومن هذه المخاطر الحجم المتزايد للدولة، فالتوسع المستمر للحكومة يخفض الحرية ويؤدي إلى تسليم السلطة إلى المصالح الخاصة أكثر من أي وقت مضى. وتأتي المخاطر الأخرى من سلوك الحكومة في تقديم وعود لا يمكن تحقيقها، وذلك عن طريق إنشاء استحقاقات لا يمكن إنجازها أو بشن حروب لا يمكن الفوز بها.

ويمكن للحكومات أن تمارس سياسة ضبط النفس بعدة طرق مختلفة. إذ يمكنها وضع السترة الذهبية من خلال اعتماد قواعد مالية صارمة كما فعلت الحكومة السويدية بتعهداتها بتحقيق التوازن في الميزانية على مدى الدورة الاقتصادية. كما يمكنها تقديم "أحكام غروب الشمس" التي تجبر السياسيين على تجديد القوانين كل عشر سنوات، ويمكنهم أن يطلبوا من اللجان غير الحزبية تقديم اقتراحات لإصلاحات طويلة الأجل. لقد أنقذ السويديون نظام معاشاتهم التقاعدية من الانهيار عندما اقترحت لجنة مستقلة إصلاحات واقعية تتضمن زيادة استخدام صناديق المعاشات الخاصة، وربط سن التقاعد بمتوسط العمر المتوقع.

هذا الأمر ليس وصفة لإضعاف الديمقراطية من خلال تسليم المزيد من السلطة للأشخاص الجيدين والعظماء، وليس بالضرورة أن تستطيع قواعد إنكار الذات تعزيز الديمقراطية من خلال منع الناس من التصويت للسياسات الإنفاقية التي تؤدي إلى الإفلاس وإلى الانهيار الاجتماعي بحمايتها الأقليات من الاضطهاد. لكن حكومة التكنوقراط يمكن أن تمضي بعيدا، يجب أن تقوّض السلطة باعتدال في عدد من المجالات الكبيرة مثل السياسة النقدية وإصلاح الاستحقاقات، ويجب أن تكون العملية مفتوحة وشفافة.

ويجب أن يكون عمل المبعوث صعودا نحو طبقة النبلاء والتكنوقراط متوازنا مع عمل المبعوث نحو الطبقة الدنيا بحيث تسلّم بعض القرارات للناس العاديين. الخدعة هنا تكون بالتحكم في هاتين القوتين العولمة والمحلية، بدلا من محاولة تجاهلهم أو مقاومتهم. ويمكننا من خلال التوازن الصحيح بين هذين النهجين وهما نفس القوى التي تهدد الديمقراطيات الراسخة من أعلى من خلال العولمة ومن أسفل من خلال القوى الصغرى، أن نعزز الديمقراطية بدلا من تقويضها.

قال توكفيل إن الديمقراطية المحلية تمثل في كثير من الأحيان الديمقراطية في أبهى صورها: تهدف اجتماعات المدن إلى الحرية بينما تتجه المدارس الابتدائية إلى العلم وتهدف إلى جعل هذا العلم في متناول الناس حيث يعلمون الرجال كيفية استخدامه والاستمتاع به. ويمكن للتكنولوجيا الحديثة تنفيذ نسخة حديثة من لقاءات توكفيل لتعزيز المشاركة المدنية والابتكار. ومن شأن الديمقراطية المفرطة للأصوات العامة المتوفرة عبر الإنترنت أن تلعب دورا على يد جماعات المصالح الخاصة.

